المجلس الأعلى للاستثمار يجري تتبعاً لمراحل المشاريع الاستثمارية

إنجاز مشروع المحطة الواحدة للمستثمر

| الوطن

أجرى المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء تتبعاً لمراحل تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحاصلة على إجازات استثمار مؤقتة لتوليد طاقة كهربائية باستخدام الألواح الشمسية، وتوليد الكهرباء بالطاقات المتجددة، وصناعة الأدوية السرطانية، وصناعة أثاث المختبرات التعليمية والطبية والبحثية، وإنتاج مواد صحية ومتممات.

وأكد المجلس الإسراع بتسليم المقاسم في المدن والمناطق الصناعية لمشاريع الطاقات المتجددة وفق نظام الآجار وفي حال تم تسليمها وفق نظام البيع يتم حصر صفة استخدام هذه المقاسم للغاية التي أنشئت من أجلها، مشدداً على الإسراع بوضع خريطة وطنية لتحديد الأماكن المخصصة لمشاريع الطاقات المتجددة خارج المدن والمناطق الصناعية.

واستعرض المجلس مذكرة هيئة الاستثمار السورية حول تتبع السير الإجرائي لطلبات المستثمرين الراغبين بالاستثمار وفق أحكام القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وتشمل مشروع تكرير وتعبئة الزيوت النباتية بعدرا الصناعية بتكلفة ٢,٩ مليار ليرة ويؤمن ٢٠ فرصة عمل، ومشروع صناعة المنظفات بأنواعها كافة في عدرا الصناعية بتكلفة ٨٧ مليار ليرة ويؤمن ٣٠٠ فرصة عمل. وشملت المذكرة مشروعات لصناعة الأسمدة الزراعية والعضوية في المدينة الصناعية بحسياء بتكلفة ٤٠٥ مليارات ليرة ويوفر ١٥٠ فرصة عمل، وإنتاج الكحول الإيتيلي من الذرة الصفراء في المدينة الصناعية بعدرا بتكلفة ٣,٢ مليارات ليرة ويؤمن ٦٠ فرصة عمل، إضافة إلى عدد من المشاريع تشمل تهيئة وذبح وحفظ الدواجن وإنتاج المواد الأولية للمبيدات الحشرية والدهانات وتكرير الزيوت وصناعة الخيوط البلاستيكية وتوليد الطاقة الكهروضوئية ومشاريع سياحية عدة.

وناقش المجلس مراحل إنجاز مشروع المحطة الواحدة للمستثمر (مركز خدمة المستثمرين – الأدلة الإجرائية – الربط الشبكي) والذي يهدف إلى توفير كل التسهيلات الإدارية وغيرها للمستثمرين، وتيسير الإجراءات بالسرعة والجودة في إنجاز معاملاتهم، مشدداً على الدعم المستمر للهيئة لتكون المرجع الأساسي الأول والنهائي للمستثمر وتذليل الصعوبات التي تعترضها، ومنحها الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية التي من شأنها تطوير آلية عملها.

ووافق المجلس على توحيد عمل لجنتي تحديد صلاحية الموقع للمشاريع الاستثمارية الواقعة خارج المخططات التنظيمية واللجنة المشكلة بموجب قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم /٤٥٢/ لعام ٢٠٢٠، مع إبقاء إجراءات التراخيص كما وردت في قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم /٤٥٢/ لعام ٢٠٢٠ وذلك للمشاريع السياحية الواقعة خارج المخططات التنظيمية وغير المشمولة بأحكام قانون الاستثمار.

٣٤ ألفاً من العاملين في الجهات العامة اقترضوا من «التسليف الشعبي»

| عبد الهادي شباط

كشفت البيانات المالية في مصرف التسليف الشعبي أن المصرف منح منذ بداية العام الجاري قروضاً بقيمة ٤٤ مليار ليرة استفاد منها نحو ٣٤ ألف مقترض معظمهم (٩٥ بالمئة) من ذوي الدخل المحدود، بينما تجاوزت قيم الودائع لدى المصرف ٢٠٦ مليارات ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون مدير عام المصرف عدنان حسن أن المصرف يهتم بتطوير منتج قروض الدخل المحدود بما يسمح بتحقيق منفعة أكثر للمقترضين من هذه الشريحة التي تمثل أولوية وهناك حالياً مراسلات مع مصرف سورية المركزي لزيادة سنوات تسديد قرض الدخل المحدود لأكثر من ٦٠ شهراً (٥ سنوات) كما هو معمول به حالياً بما يسمح برفع قيمة القرض الذي يمكن للعاملين في الجهات العامة من الحصول عليه مع تخفيض قيمة قسط التسديد الشهري عبر زيادة سنوات وأشهر التسديد وأن ذلك يتم على التوازي مع تعديل في نظام عمليات المصرف في عدة نقاط ومنها رفع معدل نسب التمويل للمشاريع ليصبح التمويل ٧٥ بالمئة بدلاً من ٦٠ بالمئة لتمويل رأس المال العامل وشراء التجهيزات اللازمة للمشروع، بينما أصبحت نسب التمويل ٦٠ بالمئة بدلاً من ٥٠ بالمئة من كلف التأسيس للمشروع، وأن هذه الإجراءات والتعديلات جاءت لتلبية حاجة الفعاليات في تأمين التمويل الكافي ومنه تحريك النشاط الاقتصادي وخاصة في المشروعات الإنتاجية والمتوسطة والصغيرة.

وكان مجلس إدارة مصرف التسليف الشعبي أجرى تعديلات مؤخراً على منح قروض الدخل المحدود للعاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين تتصل بالاكتفاء بكفيل واحد بدلاً من كفيلين لمنح قرض الدخل المحدود وكذلك تخفيض مدة خدمة الكفيل (سنوات عمله) مبرراً بأن هذه التعديلات جاءت بقصد تسهيل وتيسير منح القروض لأكبر عدد ممكن من المتعاملين مع مصرف التسليف من ذوي الدخل المحدود من العاملين في الجهات العامة للاستفادة من هذا النوع من القروض بغية تأمين جزء من احتياجاتهم المعيشية خلال الظروف الحالية، وخاصة أن المصرف عمل على فتح سقف قرض الدخل المحدود بدلاً من تحديده كما كان بـ٢ مليون ليرة بما يسمح للعاملين في الجهات العامة من المدنيين والعسكريين بالحصول على قروض بسقف أعلى حسب قيم أجورهم الشهرية والتعويضات الثابتة التي يحصلون عليها حيث يتم اقتطاع ٤٠ بالمئة من الأجر الشهري بينما تتم إضافة ١٠٠ بالمئة من التعويضات الثابتة التي يحصل عليها العاملون في الجهات العامة، على حين بقي سعر الفائدة المطبق على قروض الدخل المحدود هو ذاته ٧ بالمئة على شكل فائدة ثابتة، وأن هذا السعر المنخفض من الفائدة يندرج في إطار المهام الاجتماعية للمصرف كما تصرح إدارة المصرف في منح قروض الدخل المحدود ضمن سعر فائدة مدروس حيث تصل كلف التشغيل والنفقات الإدارية للودائع لحدود ٥,٥ بالمئة يضاف إليها هامش ربح للمصرف لا يتعدى ١,٥ بالمئة بحيث يصبح معدل الفائدة بحدود ٧ بالمئة وفي المحصلة هامش ربح التسليف الشعبي من قروض الدخل المحدود هو في الحدود الدنيا لمعدلات الفائدة، وأنه يتم بحث ملف قروض الدخل المحدود بشكل دائم للتوافق مع المتغيرات المعيشية والظروف الاقتصادية العامة، وعلى التوازي لقروض الدخل المحدود أصدر مصرف التسليف الشعبي التعليمات الخاصة بمنح قروض لتمويل المشروعات المتناهية الصغر بسعر فائدة مدعوم من الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية بسقف قرض بمبلغ ١٠ ملايين ليرة سورية.

الإستراتيجية الحكومية للطاقة البديلة ناقصة

الكهرباء تشتري الكيلو بـ«السنت يورو» وتبيعه بليرتين

أكاديميون: الصناعيون والتجار يحصلون على دعم حكومي بالكهرباء أكثر من أصحاب المنازل

| طلال ماضي

يرى أكاديميون أن إستراتيجية وزارة الكهرباء المتبعة لتشجيع الاستثمار بالطاقات البديلة هي إستراتيجية ناقصة وتقوم على حساب خزينة الدولة لدعم المشاريع التي تولد الكهرباء وتبيعها للدولة في حين المواطن الذي ينتج الكهرباء ذاتياً ولا يستهلك من شبكة الدولة لا يناله من الدعم أي سنت.

وأشار الأكاديميون إلى أن عقد وزارة الكهرباء مع المستثمرين بالسنت يورو لأول مرة يحدث في سورية وتدفع الوزارة كل أول شهر ثمن كل كيلو واط ساعي ٢٠٥ ليرات وتبيعه للقطاع المنزلي في الشريحة الأولى بليرتين وللصناعيين بين ١١٠–١٢٠ ليرة للكيلو واط.

الباحث في الطاقة البديلة والأكاديمي الدكتور المهندس علي محمود بين أن أي مشروع لإنتاج الطاقة البديلة أقيم منذ سنوات بكلفة بسيطة استرد رأس ماله واليوم يحصل أرباحا طائلة بتكاليف تشغيلية بسيطة، في حين المواطن الذي قام بتركيب طاقة بديلة بكلفة تزيد على ١٥ مليون ليرة، ولا يستهلك من شبكة الدولة ويوفر عليها لا يستفاد من الدعم، وهنا مفارقة كبيرة في طريقة الحصول على الدعم وبحاجة إلى إعادة نظر. وسأل محمود عن سبب عدم تركيب عدادات لأصحاب المشاريع الخاصة بالطاقة البديلة والتي يستفيد منها لمشاريعه ويوفر على الدولة استهلاك طاقة كهربائية، وفي حال قامت الوزارة بإيجاد طرق لتقديم الدعم لأصحاب المشاريع الخاصة فستجد خلال فترة قصيرة أن أغلبية المزارعين تحولوا إلى الطاقة البديلة، في حين اليوم ما الذي يدفعهم إلى دفع تكاليف تزيد على ١٥ مليون ليرة والكهرباء توفرها لهم الدولة بسعر الكيلو ليرتين، والمنطق يقول كل من لديه مشروع خاص يتم تركيب عداد له ومنحه الدعم بقيمة الإنتاج لتشجيع صغار المستثمرين، وفي حال قامت الوزارة بهذا الإجراء فستجد المحطات منتشرة في جميع الأماكن. ومن الغريب بحسب الدكتور محمود أن وزارة الكهرباء تدعم المواطن وتقول له اصرف ١٠ كيلو وادفع ٢٠ ليرة، في حين تكلفتهم على الوزارة ٣٢٥٠ ليرة، والمعامل الصناعية تحصل على الدعم أضعاف المواطن فإذا كان المعمل يصرف ١٠ كيلو ويدفع ثمنهم ١٢٠٠ ليرة في حين تكلفتهم على الوزارة ٣٢٥٠ ويستهلك الصناعي ١٠ أضعاف المواطن فهو يحصل على الدعم أكثر منه وهذا الواقع بحاجة إلى إعادة نظر. المستثمر المولد للطاقة الكهربائية يأخذ قرضاً مدعوماً لمشروعه والدولة تشتري منه الكهرباء بسعر ٢٠٥ ليرات عن كل واط ساعي وانا كمواطن غذيت بيتي أو مشروعي بالكهرباء لماذا لا تعطيني الدولة مثله قيمة الدعم يسأل الدكتور محمود، وفي حال لا يوجد عائد للمواطن وأصحاب المشاريع الصغيرة والدولة توفر الكهرباء بسعر قليل فما الذي يجبره على دفع تكاليف المشروع من سعر اللوح الواحد ٧٠٠ ألف ليرة استطاعته ٥٠٠ واط والانفرتر ٢ كيلو ٣ ملايين ليرة غير كابلات التوصيل وبطارية أنبوبية ١٥٠ أمبير ثمنها ٧٥٠ ألف ليرة. وزارة الكهرباء قالت في أكثر من تصريح صحفي إنها تعمل على تغيير الواقع القائم، وتتجه إلى إلزام الصناعيين بالاعتماد على الطاقة البديلة، وعينها على رفع الأسعار مرة أخرى لأن الفجوة كبيرة بين سعر التكلفة والمبيع

وبين مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة الدكتور يونس علي في تصريح لـ«الوطن» أن شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة من المستثمرين يتم وفق الأسعار المحددة بقرار تعرفة التغذية الصادر عن مجلس الوزراء بالقرار رقم١١١٣ لعام ٢٠٢٠، على سبيل المثال كل كيلو واط ساعي منتج من الطاقة الشمسية تلتزم شركات الكهرباء بشرائه ب٧ سنتات يورو بسعر الصرف الرسمي الصادر من مصرف سورية المركزي حالياً أي ما يعادل نحو ٢٠٥ ليرات وفق سعر الصرف الحالي، وهذا السعر أقل من كلفة توليده في محطات التوليد التي تعمل على الفيول، والتي تبلغ نحو ٣٠٠ ليرة وفق سعر الفيول الفعلي. وأشار علي إلى أنه من عوائق انتشار الطاقات المتجددة هو الكلف التأسيسية العالية لها، وغياب آليات التمويل اللازمة لذلك، وبالتالي وجود منصات تمويل خاصة لمشاريع الطاقات المتجددة ولاسيما المشاريع التي تقام على جانب الطلب بحيث يصبح مستهلك الطاقة منتجا لها، ومن هنا تأتي أهمية صندوق دعم الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة الذي أحدث بالقانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٢١، حيث سيقدم الصندوق قروضا من دون فوائد أو دعم فوائد القروض التي يحتاجها المواطن للاستفادة من المصادر المتجددة في تأمين كل أو جزء من حاجته. وأضاف علي تعمل لجنة موسعة في وزارة الكهرباء على إعداد مشروع قانون للطاقات المتجددة يتضمن حوافز لتشجيع مستهلكي الطاقة للذهاب إلى الطاقات المتجددة في الوقت الذي قد يتم فيه إلزام بعض الشرائح من المستهلكين، ولاسيما الصناعيين لتأمين جزء من حاجتهم من الكهرباء عبر المصادر المتجددة، بالإضافة إلى تحفيز توطين صناعة الطاقات المتجددة، وتشجيع الاستثمار في إقامة مشاريع لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة بما يسهم في تحقيق الإستراتيجية المحددة حتى عام ٢٠٣٠ وتحقيق الأهداف الموضوعة.

في النهاية هذا الواقع القائم لا يمكن أن يستمر في ظل الخلل القائم في طريقة الحصول على الدعم بالنسبة للطاقة الكهربائية، وما نتمناه أن يتضمن القانون الجديد الذي يتم إعداده للطاقات المتجددة تحفيز توطين صناعة الطاقات المتجددة وعدالة أكثر وحوافز مشجعة لكل من يخطو باتجاه الاعتماد على الطاقة البديلة.

هل تتحقق التوقعات زراعياً هذا الموسم.. الوضع مقبول لكن للفلاحين رأي آخر

وزير الزراعة لمديري الزراعة: هناك تقصير.. وسنحاسب كل من يتهاون بالخطة وصرفنا ٢٣٥ موظفاً شاركوا في التخريب الذي حصل

| هناء غانم

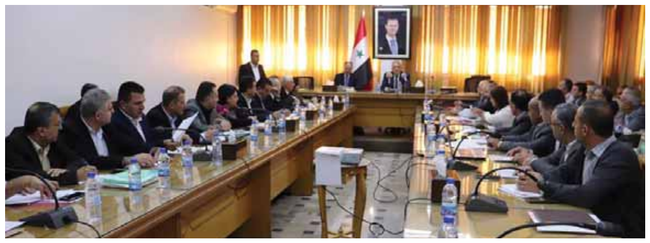

عاد وزير الزراعة محمد حسان قطنا ليؤكد من جديد أهمية الزراعة وأهمية استثمار جميع الأراضي الزراعية محذراً بمحاسبة ومعاقبة كل من يتهاون بالخطط الزراعية وكل موظف متآمر وشريك في التخريب كالذي حصل بالحراج والأشجار المثمرة فسوف يصرف من الخدمة، وهناك ٢٣٥ موظفاً تم صرفهم من الخدمة ولن نتوانى عن صرف أي موظف.. وعلى الجميع أن يأخذ بالحسبان أنه من غير المسموح أن يكون أي موظف شريكاً بالتخريب، هذا خط أحمر.

الوزير قطنا أضاف إننا لسنا دعاة تغيير وليس لدينا أي مصلحة مع أحد، هدفنا فقط تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية.

حديثه هذا جاء خلال لقائه مديري الزراعة والهيئات والمؤسسات في المحافظات لمناقشة التحضيرات لتنفيذ الخطة الزراعية للموسم القادم وتأمين مستلزمات الإنتاج بما يخدم الخطة الإنتاجية، الوزير بين أن هدفنا من الإعلان مبكراً عن الخطة الإنتاجية معرفة ماذا يريد كل فلاح أن يزرع وما المساحات وما مستلزمات الإنتاج المطلوبة لافتاً إلى أن بعض المديريات حتى الآن لم تنته من الكشف الحسي أو منح التنظيم الزراعي حتى الآن لماذا لا نعرف ومطلبنا تقديم تبريراتهم.. هناك خلل بالخطة الإنتاجية بالحسكة في زراعة الشعير بكميات كبيرة على حساب القمح معتبراً أن هذا خرق كبير! وفي منطقة الغاب كانت الوزارة تطالب بزراعة الشوندر السكري وقامت بتأمين كل المستلزمات وتنفيذ العقود ولكن نفاجأ يومياً أن هناك تراجعاً لدى الفلاحين عن زراعة الشوندر وأنهم لا يريدون زراعة المادة لماذا هذا التشويش نريد أن نعرف هل نحن نسير بالاتجاه الصحيح؟ يجب أن يكون لدينا أعين في كل مكان وكل قرية وكل وحدة إرشادية لافتاً إلى أن هناك العديد من المخالفات التي وردتنا من بعض المحافظات ولم تعالج من قبل المديرين وهو الأمر الذي لن نسمح به.

وحول الخطة الإنتاجية قال إنها تهدف إلى زراعة كل شبر بسورية سواء داخل السيطرة أم خارجها مع تأمين كل مستلزمات الإنتاج للأراضي التي هي تحت السيطرة، لافتاً إلى أن هناك تشتتاً بالخطة وعدم تنظيم علماً أن ما نريد هو التركيز على القمح باعتباره المحصول الإستراتيجي، وقد تم وضع سعر مجز ومشجع للفلاح.

الوزير قطنا أكد أن الحكومة باستطاعتها أن تقدم ٦٠ بالمئة من احتياجات القطاع الزراعي لهذا الموسم من المحروقات علماً أن احتياجنا اليومي ٨ ملايين ليتر ولا يتوافر لدى الحكومة أكثر من ٥,٥ ملايين ليتر يومياً على سعر ٥٠٠ ليرة سورية لليتر.. لافتا إلى أنه سوف يتم إعطاء كل محافظة حصتها من سعرها الرائج وهي مخصصة فقط للمناطق الآمنة، مشيراً إلى أن المساعي مستمرة لاستمرار الزراعة في المناطق غير الآمنة واستقطاب أكبر كميات إنتاج منها.

زراعة ١,٥ مليون هكتار قمحاً

وبالأرقام قال: تضمنت الخطة الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الإستراتيجية والرئيسية للموسم القادم زراعة ١,٥ مليون هكتار قمح منها ٥٥٦١١٨ هكتاراً في الأراضي الآمنة، و١,٤ مليون هكتار شعير منها ٤٨٢٦٣٢ هكتاراً في المناطق الآمنة، و٤٣٨٥ هكتار شوندر سكري، و١٦١٤٦ هكتار قطن، و١١٩٥٠ هكتار تبغ، و٣٠٠٥٤ هكتار بطاطا ربيعية وصيفية وخريفية وبعل، و٢٨٧٦٧ هكتار ذرة صفراء، و٩١٨٣ هكتار بندورة وكلها في المناطق الآمنة، وحول الخطة الاستثمارية قال. نحن اعتماداتنا الأساسية كانت ٥٨ مليار ليرة ونتيجة الطلبات وصلت الخطة إلى ٩٦ مليار ليرة ما يؤكد دعم الحكومة للقطاع الزراعي، موضحاً أنه تم إعلام الحكومة بأنه لدينا مشكلة بالخطة الاستثمارية أن ٦٠ بالمئة منها هي رواتب وأجور ونفقات تأسيس لذلك نتهم بأننا نأخذ اعتمادات ضخمة، علماً أنها بالحقيقة ليست أصولاً إنتاجية ولا تؤسس كأصول استثمارية لذلك نحن لدينا مشكلة بموضوع حجم الاعتمادات التي تظهر أنها كبيرة لكن تذهب للاستهلاكات، كذلك لدينا إيرادات وتم إعلام الحكومة بأننا نقوم بتحويلها إلى وزارة المالية وبناء عليه قررت الحكومة إعطاء القطاع الزراعي أيضاً ١٥ مليار ليرة علماً أن خطتنا للعام ٢٠٢٢ كانت ١٤٦ مليار ليرة، وهناك تحد أن نصرف ما يرصد لنا علماً أن المشكلة بالتعاقد وبفروقات الأسعار وغيرها. الوزير أكد أن هناك مشكلة بموضوع تتبع نسب الإنفاق التي تؤكد الأرقام أنها ضعيفة وبعضها لم يصرف، الأمر الذي يتطلب حلولاً من المعنيين، الوزير أشار إلى أن هناك مخالفات حيث المتاجرة تكون بمستلزمات الإنتاج.

تحرير سعر البذار

اليوم الحكومة قامت بتحرير سعر البذار وتقديم دعم ١٥ بالمئة للأسمدة من السعر الرائج وباعتبار أن المازوت هناك دعم بنسبة جيدة فمن المفترض أن تخف حالات الفساد وهذا ما نأمله.. وخلال الاجتماع قدم الوزير عرضاً عن إستراتيجية الإدارة القطاعية والرؤية المستقبلية للوصول إلى اقتصاد زراعي تنموي تنافسي، حيث تشكل الرؤية الإطار والموجّه للقطاع الزراعي خلال المرحلة القادمة، فالزراعة والإنتاج الزراعي ليسا خياراً، بل هما مصلحة وطنية عليا باعتبار الزراعة قطاعاً تنموياً تنافسياً ذا إنتاجية عالية يحقق الأمن الغذائي ويساهم في التنمية المستدامة.

وتنبثق عنها الأولويات والسياسات الكلية والخطط والمشاريع الزراعية، كما تضمنت البرامج المقررة للأصول الطبيعية، وللأصول البشرية والمؤسسات، والمادية، وللسياسات، والمالية، ولمواجهة الصدمات، وبرامج تطوير استعمالات الأراضي، وإدارة الموارد المائية، والمحميات والموارد الحراجية، وتنمية وتطوير البادية، والتكيف مع التغيرات المناخية، وتنظيم سوق العمل ورفع كفاءته، وبرنامج دعم التعليم الزراعي والمهني، والتدريب والتأهيل، وتحسين فعالية البحث العلمي وتعظيم أثره، وتمكين الإرشاد الزراعي، وإعادة هيكلة وتوجيه الدعم الزراعي، والتمويل وسياسات التسعير، وهيكلة التسويق، وتطوير الإحصاء، والتعاون والتقنيات الزراعية، وتوصيف المحاصيل الإستراتيجية المكانية.

وزارة التموين تحدد عبوة واحدة فقط من الزيت شهرياً للعائلة عبر الذكية

يوسف لـ«الوطن»: طرح عبوة واحدة استخفاف بعقول المواطنين!

| رامز محفوظ

استغرب الخبير الاقتصادي عمار يوسف من قيام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتحديد عبوة واحدة من زيت دوار الشمس لكل عائلة شهرياً عبر البطاقة الكترونية بسعر ٧٢٠٠ ليرة، متسائلاً ما الآلية التي تعمل بها وزارة التموين من خلال إصدار مثل هذا القرار وماذا ستوفر شهرياً على العائلة عندما تطرح بيع الليتر الواحد المخصص للعائلة شهرياً في صالات السورية بسعر ٧٢٠٠ ليرة؟ وبين يوسف أن سعر العبوة في السوق ٩٥٠٠ ليرة وهي ستبيع العبوة بسعر ٧٢٠٠ ليرة وبالتالي ستوفر على العائلة عند تحديد عبوة واحد شهرياً ألفي ليرة فقط، وهذا الأمر معيب وغير مرض للمواطن السوري. ولفت إلى استهلاك العائلة الواحدة المؤلفة من ٥ أشخاص في الحد الأدنى من زيت دوار الشمس ٣ أو ٤ عبوات شهرياً وطرح عبوة واحدة عبر البطاقة الالكترونية استخفاف بعقول المواطنين، والكمية المطروحة لا تكفي أي عائلة شهرياً مهما كان عدد أفرادها. وتساءل يوسف لماذا تباع عبوة الزيت سعة ليتر في أرقى المحال التجارية والمولات في كل دول العالم بدولار واحد أي بحدود ٣٥٠٠ ليرة ، على حين أن سعر مبيعها اليوم في صالات السورية للتجارة والذي حدد عبر البطاقة الإلكترونية أكثر من ٢ دولار. وأشار إلى أن أقرب دولة منتجة للزيت النباتي من الممكن الاستيراد منها هي أوكرانيا، لافتاً إلى أن سعر الطن المتري الواحد المستورد من أوكرانيا والذي يعادل ١١٠٠ ليتر زيت كان منذ ستة أشهر بحدود ٤٥٠ دولاراً وشحنه إلى سورية يقارب ٢٨٠ دولاراً، أي إن سعر الليتر الواحد عند وصوله إلى مرفأ اللاذقية بحدود ١٢٥٠ ليرة من دون الضرائب الجمركية وغيرها من التكاليف الأخرى. وأكد أن هناك غياباً كاملاً لدور وزارة التموين حالياً وهي غير قادرة على القيام بدورها المنوط بها، مشيراً إلى أنه نتيجة الفساد الموجود في الوزارة وقلة الإمكانيات بالسيطرة على السوق بالشكل المطلوب يتحول أي قرار يصدر عنها إلى قرار فاشل ويدفع المواطن ثمن ذلك حتماً. ورأى عدد من المواطنين أن الكمية التي حددتها الوزارة للعائلة عبر البطاقة الإلكترونية غير كافية ولا تغطي الحاجة الشهرية ولا تخفف عبئاً عن المواطن في ظل غلاء سعر الزيت في السوق. وأكد آخرون أنه من غير المعقول أن يذهب المواطن ويقف على الدور للحصول على عبوة واحدة فقط مطالبين الوزارة بزيادة الكمية المخصصة للعائلة شهرياً. وكانت قد بدأت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس بيع عبوة واحدة من زيت دوار الشمس لكل بطاقة الكترونية بسعر ٧٢٠٠ ليرة سورية وذلك في مجمعات وصالات ومنافذ بيع المؤسسة السورية للتجارة. وأكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم خلال مؤتمر صحفي عقده الأربعاء الماضي أنه ستتم زيادة الكمية المتاحة من عبوات الزيت لكل بطاقة مع وصول التوريدات في الفترة القادمة، مبيناً أن الهدف هو الوصول إلى بيع من ٣ إلى ٤ عبوات لكل عائلة فور توافرها حيث إن هناك عدداً من العقود لتوريد الزيت قريباً.

الذهب يرتفع أربعة آلاف ليرة خلال ٤٨ ساعة

| الوطن

حققت أسعار الذهب ارتفاعاً جديداً بعد أن شهدت استقراراً على مدى الشهر الماضي بسعر ١٦٩٠٠٠ ليرة لعيار ٢١، و١٤٤٨٥٧ ليرة لعيار ١٨، وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق فقد زاد السعر حوالي أربعة آلاف ليرة لبسجل عيار ٢١ /١٧٣٠٠٠/ ليرة مبيعاً وشراءً /١٧٢٥٠٠/ وبالنسبة لعيار ١٨ فقد وصل إلى /١٤٨٢٨٦/ مبيعاً / ١٤٧٧٨٦ شراءً/ ليرة ناهيك عن ارتفاع سعر الأونصة العالمية بشكل كبير إلى ١٨١٩ بعد أن كان ١٧٧٥ وفيما يخص الليرات الذهبية الذي تعد للادخار فقد وصلت إلى ١٤٥٠٠٠٠ ليرة بعد أن كانت ١٣٧٠٠٠٠ ليرة، وتحدد أجرة الصياغة النهائية للغرام حسب الاتفاق بين الصائغ والزبون بشرط ألا تتجاوز الحدود المقبولة أي ١٥٠٠٠ ليرة سورية للغرام الواحد.

ودعت الجمعية الحرفيين إلى ضرورة الالتزام بالتسعيرة عنها حيث يعد الذهب أساساً للاقتصاد الوطني. وقد شهدت أسواق الصاغة خلال الشهرين الماضيين إقبالاً ملحوظاً نتيجة موسم الصيف والأعراس إضافة إلى زيارة المغتربين للبلاد وأن الذهب هو السلعة الوحيدة التي على مستواها السعري تبعاً لاستقرار الأوضاع العامة، ولكن بسبب ارتفاع أسعار الذهب بشكل كبير اضطرت النساء للجوء إلى البدائل كالفضة وما يسمى بالذهب البرازيلي الذي انتشر في الآونة الأخيرة بسبب سعره المتدني مقارنة مع الذهب الخالص حيث يشهد غرام الفضة ثباتاً، ولكنه يرتفع عن السوق العالمي لكونه يخضع لتبعات محلية أخرى كأجور الشحن حيث سجل سعر غرام الفضة عالمياً ٠,٧٥ دولار وسعر غرام الفضة محليا ٢٨٠٠ ليرة سورية وسعر غرام الفضة المشغول ٣٦٠٠ ليرة سورية.